الطريق الآخر

البرنامج السياسي للتيار الوطني الحرّ

أيار ٢٠٠٥

في الرابع عشر من شهر آذار (مارس) ٢٠٠٥، وفي حماسة لم يشهد لها تاريخ لبنان الحديث مثيلاً، أعلن اللبنانيون، مسيحيين ومسلمين، وَحدتهم وتمسكهم بالقيم الأساسية للجمهورية: الحرية والسيادة والاستقلال، مجمعين على المطالبة بالانسحاب الفوري لجيش الاحتلال السوري، وعلى التمسك بلبنان وطنًا نهائيًا.

في السابع من أيار (مايو) ٢٠٠٥، بايعت هذه الجموع نفسها رجلاً، اسمه الجنرال عون، استحالت، بعودته من المنفى، دينامية التحرير قوة تغيير . فلبنان يواجه اليوم مصيره ولا بد له من تكريس سيادته، وتمتين وحدته، والانخراط في مسار الديمقراطية والتجدد.

٣. الإصلاح القضائي

إن استقلالية القضاء واحدة من ركائز الدولة الديمقراطية. وقد تم اغتصاب هذه الاستقلالية بفعل الاحتلال السوري، فلا يخفى على أحد ان النظام السوري وعملاءه المحليين، ولا سيما أجهزة الاستخبارات التي عملت تحت إمرته، قد جعلوا من الجهاز القضائي أداة للهيمنة والسيطرة.

فتكونت ملفات وهمية لترهيب المعارضين وقمعهم، وفي المقابل أخفيت ملفات أخرى حول جرائم حقيقية أو أودعت أدراج النسيان. كما أُصدرت أحكام اعتباطية واستنسابية من دون أن تحترم الأصول المرعية الإجراء مما يشكل تحدياً واضحاً للحقوق الأساسية للمتقاضي.

لذلك هنالك ضرورة إرساء القانون من جديد وفي المقام الأول المؤسسة المولجة الدفاع عنه. وإصلاح القضاء هو الخطوة الأولى على طريق بناء الدولة الديمقراطية، بهدف قيام سلطة قضائية مستقلة وفعالة وشفافة ومسؤولة تعنى بتأمين السلم المدني ومكافحة الجريمة والفساد بما فيه فساد النظام القضائي نفسه. أضف الى ذلك أن عملية الإصلاح هذه تهدف الى تطوير الموارد البشرية والإدارة والبنية التحتية للنظام القضائي.

من المعلوم أن جميع الأحكام تعلن باسم الشعب اللبناني. فالقاضي هو السلطة العليا، وهو يستمد شرعيته من الحقوق الأساسية للمواطن والعقد الاجتماعي الذي يرعى علاقتهما ويحددها. فهل علينا التذكير بأن القاضي في لبنان هو قبل كل شيء موظف عينته الدولة، وعليه بالتالي واجب الطاعة لرب عمله، أي للدولة التي يتقاضى راتبه منها، وليس مسؤولاً، في نهاية المطاف، إلا أمامها؟ فأين نحن من مبدأ فصل السلطات، ومن استقلالية القضاء؟

من حق الشعب اللبناني أن يقول كلمته، لهذا نقترح ان يكون القضاة منتخبين لا معينين: فينتخب المرشحون الذين يستوفون المؤهلات الأخلاقية والأكاديمية والمهنية المطلوبة لممارسة مهمتهم. أما طريقة انتخابهم، الذي يمكن أن يوكل إلى المجلس الأعلى للقضاء فسيصار إلى تحديدها في ما بعد .

من جهة أخرى لا يجوز أن يترشح القاضي في المنطقة التي يقيم فيها، وبذلك يكرس استقلاليته ونزاهته. كما يُستحسن أن تكون تصبح ولاية القضاة، بما فيهم أعضاء مجلس القضاء الأعلى، غير قابلة للتجديد، ولكن بعد أن يصار إلى تمديدها. بذلك، لا مجال لأن يجد القاضي نفسه ملتمسًا مقعدًا أو وظيفة خلال ممارسته لمهامه، مع كل ما يترتب على وضع كهذا من تناقض وتعارض بين واجبه ومقتضيات حملته.

إن العمل على تحصين القضاء يقتضي تكريس استقلاليته المالية . فإدارة ميزانية الجهاز القضائي ينبغي أن تعود لمجلس القضاء الأعلى بوصفه أعلى مرجعية قضائية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه مبرر للإبقاء على الرواتب الزهيدة التي يتقاضاها حاليًا من يشكلون نخبة الجسم القضائي ويجدر بالدولة تحصينهم ضد أي حاجة مادية قد تسيء إلى ممارستهم مهامهم. وقد يكون من المفيد التذكير أن ميزانية العدل في لبنان تساوي خمسة بالمئة من ميزانية الدفاع لا غير !

ومبدأ الاكتفاء المادي للقاضي، يقابله حق المواطنين في النفاذ المتساوي إلى الخدمات القضائية. فأكلافها الباهظة، مضافة إلى المصاريف غير المباشرة التي يفرضها الفساد على المتقاضي، لابد أن تستبدلا بمجانية الخدمات القضائية كمقدمة ضرورية لإرساء العدالة. إن بقاء لبنان حالة استثنائية في هذا المجال يمس بصحة الديمقراطية فيه.

لا سلطة من دون مسؤولية. والقضاة، شأنهم شأن جميع المواطنين، مسؤولون مدنياً وجزائياً عن أخطائهم المهنية. صحيح أنه لا بد لهم من حصانة ضد ملاحقات مدنية في أعمال قد يرتكبونها عن سلامة نية خلال ممارستهم لعملهم، ولكن هذا لا يعني أن يستفيدوا من حصانة عامة تضعهم بمنأى عن الملاحقة في حال ارتكابهم أفعالا جرمية تقتضي مثولهم أمام القضاء.

من شأن مساءلة القضاة ورفع الحصانة عنهم الحد من الأخطاء والتجاوزات في مختلف الهيئات القضائية . من هنا ضرورة إنشاء هيئة مراقبة، مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن أي تأثير آخر، مكلفة ضبط الاخطاء والتجاوزات في عمل الجسم القضائي ، مع واجب فرض وتنفيذ عقوبات تأديبية فعلية تتناسب وحجم الأخطاء المرتكبة . ولا بد لذلك من منح الهيئة المذكورة صلاحيات فعلية تخولها التدخل حيث يجب لردع أي انحراف في أعمال القضاة، وكتاب المحاكم، والمساعدين القضائيين والمحامين وغيرهم من أعضاء السلك القضائي.

وتخضع هيئة المراقبة لمجلس القضاء الأعلى، وتسهر على حسن تصرف القضاة، إذ أنّ العدالة والأخلاق صنوان لا ينفصلان. وقد اعتمد مؤخرًا قانون لأدبيات المهنة وأخلاقياتها، لا بدّ من تفعيله بحيث لا يبقى حبرًا على ورق، مما يتطلب آلية لمأسسته وترسيخه في الممارسات والأعراف.

ثمة مسألة أخرى بالغة الأهمية تتمثل بضرورة تعزيز الجهاز الإداري التابع للمحاكم، فالمحاكمات المطولة لا تقل ضررًا عن تلك المتسرعة. تبرز هنا ضرورة إعادة تنظيم المؤسسة القضائية بإتجاه مزيد من الفعالية، لان نظامنا القضائي لا يمكن أن يكون أسير حالة شلل تناقض روح العصر. لا بد إذًا من إطلاق ورشة إصلاح قضائي مستدام على ضوء التطور الاقتصادي والتكنولوجي. ويمكننا التعويل في هذا الإطار على التعاون الدولي، نظرًا للحاجة الملحة إلى تدريب قضاتنا تدريبًا متخصصًا وإلى تحديث أصول المحاكمات. ولا ضير في طلب المساعدة من دول صديقة عُرفت بتميز أنظمتها القضائية كإيطاليا والنمسا وغيرهما.

إن كل الإصلاحات الآنفة الذكر يجب أن تتم في روحية احترام المتقاضي مع ما يعنيه ذلك من أنسنة للمحاكم (ما كان يعرف بقضاة الصلح) وإرساء للمساواة الكاملة في كافة المجالات، المدنية والجزائية على حد سواء، بين حقوق الضحايا أو الأطراف المدنية وغيرها من الأطراف المعنية كالظنينين، والمتهمين، والموضوعين تحت المراقبة، والمحكومين من جهة ، والحق العام (النيابة العامة والمدعين العامين) من جهة أخرى.

٤. النهضة الاقتصادية

يمر الاقتصاد اللبناني بأزمة حادة؛ فمديونية الدولة قد بلغت مستوى شديد الخطورة، وباتت تعيق كل إمكانيات النمو. إن عجز الميزانية يزيد من أعباء الوضع المالي؛ خاصة بعد أن أدت السياسة ال "كينيزية" المتطرفة، وارتفاع معدل الفائدة نتيجة الدين العام، إلى تهميش القطاع الخاص الذي لطالما شكل رأس حربة الاقتصاد في لبنان. أضف الى ذلك اختلالات بنيوية ليس أقلها عجز الميزان الخارجي وارتفاع معدل البطالة.

إن تقاسم السلطة بين الطوائف تترافق للأسف مع تقاسم للمال العام كغنيمة حرب توزّعها الذين تلاعبوا بمصيرنا. والاحتلال السوري لم يغض النظرفحسب، بل إن زمرة في الحكم مكونة من السوريين وعملائهم اللبنانيين قد أفرغت صناديق الدولة وكونت ثروات فاحشة على حساب المواطن اللبناني والاقتصاد اللبناني.
تجاه هذا الواقع يجب وقف النزف وإصلاح الخلل البنيوي ووضع الاطار المؤسساتي لعملية انخراط لبنان في الاقتصاد العالمي. من هنا، يجب على الاقتصاد اللبناني أن يستعيد قيمه الأساسية كاقتصاد حر ومنفتح قائم على المنافسة والمبادرة الفردية، اقتصاد يعتمد أولاً على قواه الخاصة ويعطي القطاع الخاص الحرية التي يحتاجها.

من هذا المنطلق، ينبغي للإصلاح الإقتصادي أن يقوم على ثلاث ركائز: الإصلاح الضريبي، والتطهير الإداري، والخصخصة.
ولمعالجة عجز الميزانية وإعادتها الى مستوى مقبول، لا بد من أمرين:زيادة مداخيل الدولة، وحصر نفقاتها.

زيادة مداخيل الدولة لا تعني بالضرورة زيادة الضرائب. لأنها كثيراً ما تؤدي الى نتيجة معكوسة. إن عملية الإصلاح الضريبي عملية ضرورية هدفها توسيع القاعدة الضريبية، ومبدأها ضريبة أكثر تكافؤاً هذا لا يعني زيادة الضرائب على من يدفعونها بل زيادة عدد المكلفين (الذين يدفعون الضرائب فعليًا وليس المكلفين نظريًا فقط).
إن بعض الوسائل الضريبية كالرسوم الجمركية قد فقدت من فعاليتها فهي جزء من السياسات الحمائية ، التي تعيق تطور صناعتنا على المدى الطويل وتحد من قدرتنا على الابتكار، والتي تعيق انخراط لبنان في مؤسسة التجارة العالمية أو في الشراكة الأورو- متوسطية. لذا، يجب استبدال تلك الوسائل بوسائل أخرى كالضريبة على القيمة المضافة، التي هي أكثر قدرة على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

أما ضريبة الدخل فتحتاج مراجعة جذرية، فهي لا تدرك حاليًا إلا الموظفين، وهي بالتالي لا تساوي بين المواطنين، وتأتي على حساب المكلفين ذوي المداخيل الأحادية المصدر، فيجب تعميمها على أصحاب المهن الحرة ووضع آلية تمكنها من أن تشمل المداخيل المتعددة المصادر.
ويجب تحسين عملية الجباية أيضاً، وهذا ما سوف تعززه الدولة لدى استعادتها سيادتها على كامل أراضيها. فمن المؤسف أن تكون عملية الجباية قد أخذت، في السنوات الماضية، منحى انحيازياً ضد فئة معينة، إذ لا يجوز أن تتحمل مناطق أو قطاعات معينة دون سواها، كامل العبء الضريبي .
من جهة أخرى، يجب أن تترافق كل هذه الإصلاحات الضريبية مع إعادة هيكلة إدارة الضرائب باتجاه فعالية أكبر، وتحسين علاقتها مع المكلفين. وإدارة الضريبة على القيمة المضافة والدوائر العقارية والرسوم الجمركية أمثلة يحتذى بها في هذا المجال .

إن معالجة العجز في الميزانية تبدأ أولاً بعصر النفقات، كما تندرج مكافحة الفساد في هذا الإطار. إن الاصلاحات القضائية التي أشرنا إليها مقدمة ضرورية لهذا الإصلاح، إذ لا يغيب عن بال أحد أن تطهير الجهاز القضائي من شأنه تحفيز الاستثمار وجذب الرساميل من الخارج.

وإن مكافحة الفساد تؤدي بطبيعة الحال الى حل مسألة عجز مؤسسة كهرباء لبنان. وتجدر الإشارة هنا الى أن نسبة دعم الدولة لهذه المؤسسة تتجاوز ٢,٢٪ من الدخل القومي، وهي خسارة دون مقابل.

مشكلة كهرباء لبنان هي بالدرجة الأولى سياسية، وهذا ما أعاق كل محاولات المعالجة وما أعاق الجباية في بعض المناطق. ولكن حتى لو نجحنا في إنهاء حالة التسييس التي تعاني منها الإدارة العامة، لا مفر من خصخصة مؤسسة كهرباء لبنان.

ويشكل التطهير الإداري المحور الثاني من عملية الإصلاح الاقتصادي، فالإدارة العامة في لبنان تعاني تضخُّمًا يثقل كاهل ميزانية الدولة، كما أنها مقصرة في أداء دورها أي خدمة الشعب. من هنا تشكل إعادة هيكلة الإدرارة وترشيد الإنفاق فيها جزءًا أساسيًا من مشروع الإصلاح الذي سوف نتطرق اليه لاحقاً.

إن خدمة الدين هي الفصل الأكبر من الميزانية، ومن هنا أولوية تخفيض معدل الفوائد الى مستوى يمكّننا من إدارة المديونية مما يتطلب عملاً جماعيًا- على غرار مؤتمر باريس ٢- يشرك الدول الدائنة والدول الصديقة في السعي إلياستنباط السبل الآيلة إلى تخفيض خدمة الدين.

لا شك في أن هذه المبادرة ستفتقر إلى الرئيس رفيق الحريري لما كان لعلاقاته بالهيئات الدولية والمالية في الماضي من تأثير وإسهامات. لكننا نستطيع، على الرغم من ذلك، أن نستفيد من المستجدات التي طرأت على الساحة اللبنانية، ومن تغيُّر المعادلة الدولية.

إن انسحاب القوات السورية من لبنان مؤشر إيجابي ومحفِّز للأسواق المالية، خاصة إذا ما ترافق مع عودة حقيقية للديمقراطية وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة- لا سيما في قطاع القضاء- ومع تشكيل حكومة تضع حجر الأساس لحكم شفاف قادر على مكافحة الفساد والمباشرة بإصلاح الإدارة. فمن شأن كل ذلك أن يعيد ثقة الأسواق المالية بلبنان، سوف يؤدي الى تخفيض مخاطر سوق النقد، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على أسعار سندات الخزينة واليوروبوند.

تشكل هذه التغيرات الأساسية إشارات باتجاه الأسواق وتسهم في إعادة بناء الثقة بلبنان وبالتالي جذب رؤوس الأموال إليه. من شأن هذا التزايد في رؤوس الأموال أن يعزز الاستقرار النقدي ويخفض معدلات الفائدة. ولا شك في أن القطاع المصرفي سيفيد من هذه التحولات، من حيث زيادة حجم الموجودات التي تسمح بوضع موارد إضافية في خدمة المستثمرين.

ويندرج المسار الثالث لعملية الاصلاح الاقتصادي، أي الخصخصة، في إطار هذه الديناميكية تحديدًا. ولكي نتفادى أي جدل حول هذا الموضوع ، يهمنا أن نوضح أن الخصخصة لا تعني سلب الدولة ممتلكاتها، ولا هي تدبير ظرفي يهدف إلى ضخ سيولة مؤقتة في خزينة الدولة.. إنها أولاً وأخيرًا، إعادة هيكلة لاقتصادنا.

تستدعي الخصخصة إعادة نظر شاملة في دور الدولة. إن منظومة الدولة الريعية قد فشلت أينما حلت، والأنظمة الاشتراكية تعاني، هي أيضًا من أزمة لا سابق لها. أصبح من الواضح، وبغض النظر عن الجدل الإيديولوجي، أن أنظمة الحكم التي المتماسية مع اقتصاد السوق تفوق، من حيث الأداء، الأنظمة التي تعتمد الحصرية وتفلت، تاليًا، من المراقبة والمحاسبة.

٤. النهضة الاقتصادية

إن الخصخصة يجب أن تتم المنافسة الكاملة إذ هي الضمانة الوحيدة لحقوق المستهلك. فقطاعات مثل الكهرباء والمياه و الإتصالات تتدرج في رأس قائمة المؤسسات الواجبة خصخصتها، وبديهي أن يؤدي ذلك خدمة أجود بكلفة أقل. أما قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة فيمكن إبقاؤها تحت مظلة القطاع العام وذلك حفاظاً على التوازن الاجتماعي. ومن المفارقة أن هذين القطاعين دون سواهما، تضطلع بهما في لبنان، منذ ما قبل الاستقلال، مؤسسات خاصة.

إن هذه الورشة تتطلب إطاراً مؤسساتياً. لقد تم التصديق على قانون الخصخصة، لكن يجب إعادة النظرفي كيفية تطبيقه في تخصيص شركتي الخُلَويّ خاصة لجهة مبدأ الشفافية والمنافسة الكاملة. وقد أنشئ مجلس أعلى للخصخصة، ولكن أعماله بقيت مغيبة عن الرأي العام وانحصرت في عمليتين يتيمتين. وبذلك خرجت هذه المسألة المحورية على المستوى الوطني من دائرة النقاش العام.

نحن نطالب بمقاربة أكثر طموحاً. فالخصخصة تشكل فرصة حقيقية للنهوض الاقتصادي، خصوصاً إذا ما ترافقت مع خطة لتطوير الأسواق المالية: فالتفاعل بين هاتين السياستين مفيد، ولا سيما إذا ما كان الظرف السياسي مؤاتياً للاستثمار. إن طرح رأسمال المؤسسات العامة كمؤسسة كهرباء لبنان أو شركة طيران الشرق الأوسط في سوق بيروت المالية من شأنه دفع العجلة الاقتصادية وتأمين واردات إضافية للخزينة.

بيد أن الخصخصة لا تفضي إلى النتائج المرجوة إلا إذا كان السعر المطروح افي السوق يعكس حقيقة قيمة الموجودات في القطاع المعني. ولذلك نرى أن الخصخصة نجحت حيثما ترافقت مع خطط تقويم اقتصادي من شأنه إعادة التوازن المالي للمؤسسات المنوي تخصيصها. إن أفضل السبل في هذا المجال هي عقود الإدارة/ الإدارة بالتعاقد كمرحلة انتقالية تمهد للخصخصة الكاملة.

إن تنظيم الأسواق المالية هو المدخل الضروري لكل سياسات الاستثمار والتنمية المستدامة. في عصر العولمة هذا ، لكي نجعل من بيروت مركزًا مالياً من الطراز الأول، يجب وضع إطار مؤسساتي تنظيمي للعمليات المالية والنقدية. والهدف من هذا الجهد هو تسهيل حركة الرساميل بشكل لا يهدد الاستقرار النقدي ويتفادى أي خلل، سواء على مستوى التضخم أو سوق القطع. إن نواة هذا المشروع موجودة، وقد بذلت بعض الجهود في هذا الإطار؛ ففي لبنان مواهب شابة كثيرة، لا تنقصها المبادرة. ومن هنا يترتب علينا خلق الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يسمح بإبرازها والإفادة منها.

إن الخصخصة وتحديث الأسواق المالية مشروعان متلازمان، وقد أصبحتا على قدر من الأهمية يحتم استحداث وزارة خاصة بهما. وعلى هذه الوزارة، ذات الطابع المؤقت، دفع هاتين الورشتين قدمًا، عبر توفير شروط نجاحهما. كما وتضطلع هذه الوزارة بمهمة التنسيق مع الشركاء الدوليين الذين عملوا طويلاً على هذين الملفين، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع المؤسسات القانونية المعنية. وستكون هذه الوزارة مسؤولة عن وضع تأطير هذين المشروعين قانونيًا ومؤسساتيًا، وستمثل دور المحرك في إظهار دور القوى الاقتصادية الحية وطاقات لبنانيي الاغتراب.

إن لبنانيي الاغتراب يشكلون من وجهة نظر اقتصادية ميزة تفاضلية وطنية علينا الاستفادة منها. فهؤلاء لم ينالوا قسطهم من الاهتمام، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الاقتصادي، مع العلم أن ثرواتهم تقدر بمليارات الدولارات، ويجب إشراكهم في جهود إعادة البناء. عليه، نقترح إنشاء صندوق استثمار يساهم به لبنانيو الخارج. أصول هذا الصندوق مؤلفة من أسهم وسندات مسحوبة على مؤسسات لبنانية. وهو سيساهم في عملية إدخال شركات جديدة على الأسواق

المالية في بيروت، وسيفيد من ورشة الخصخصة. ولن يكون لهذا الصندوق، في حال إنشائه، قيمة رمزية وعاطفية في نظر المغتربين نظرًا لتحدرهم من أصل لبناني فحسب، بل سيشكل بالنسبة لهم فرصة استثمارحقيقية أيضًا.

ينطلق برنامجنا الاقتصادي من رؤية معينة للدور الذي يجب أن يمثله لبنان على الساحة الاقتصادية، محلياً وعالمياً. فقد تميز لبنان في الماضي بقطاعات اقتصادية محددة، لذا يجب التأسيس على مكتسباته وتثبيت ميزاته التنافسية لا سيما في القطاعات التالية: المصارف، الصحة، التربية، المرئي والمسموع والخدمات.

مما لا شك فيه أننا تراجعنا في هذه المجالات بفعل الحرب والوصاية السورية، ولكن لم نخرج من السباق، ومن نافل القول إن هذه القطاعات تشكل نوعاً من الصادرات التي تضخ العملات الأجنبية وتساعد على تصحيح عجز ميزاننا التجاري.

وعلى اساس هذا التموضع الاستراتيجي لاقتصادنا، على الدولة أن تحصر نفسها في مهمتها التنظيمية، كالسهر على تنمية البنى التحتية وتقديم المعلومات المفيدة وتسهيل عمل القطاع الخاص. فلا يجب بأي شكل من الأشكال أن تحذو حذو القطاع الخاص ولا أن تعرقل قوى السوق. إن تدخل الدولة حمائي في طبيعته ومن شأنه أن يعيق حركة الانفتاح على العالم.

على لبنان ألا يخشى العولمة الاقتصادية، بل على العكس فأبناؤه روادها بمعنى من المعاني : لقد تمرسوا بالتجارة ولم يتوانوا يوماً عن الخروج من دائرة الرفاهية سعياً وراء فرص عمل.

إن الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاق الشراكة الأوروبية يشكلان فعل إيمان بقدراتنا. وإن استعادة الثقة هي سر النمو الاقتصادي والثقة هي مرادف الديمقراطية والشفافية والاستقرار.

٥- البيئة

لا شك في أن الخطر البيئي هو أصعب ما يهدد لبنان اليوم، لأن أضراره لا تعوض. فالهواء والمياه والأرض، وهي مكونات الحياة الأساسية، تعرضت لأضرار جسيمة نتيجة توسع مدني وحشي وغياب السياسة البيئية الشمولية والتصرف المواطني المسؤول.

إن أسباب الأزمة البيئية المتمثلة بتلوث الهواء والمياه (مياه البحر والأنهار والمياه الجوفية) وتفكك التربة وتآكل الشاطئ، وتضرُّر الثروة الحيوانية والنباتية، متعددة. ولقد أنجزت منظمات لبنانية غير حكومية بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية، دراسات عديدة في هذا المجال، تسمح باستخلاص التوجهات التالية:

وضع برنامج لتنقية مصادر المياه والمحافظة عليها بالتلازم مع مخطط مجاري الصرف الصحي الذي سبق للسلطات المعنية أن أقرته.على أن يُعهد إلى الاختصاصيين بإيجاد أفضل الوسائل لمعالجة النفايات الصناعية.

فرض ضريبة خضراء. تُفرض هذه الضريبة على المعامل والمجمعات الصناعية التي تلوث البيئة، مما سيدفعها إلى الإستغناء عن المعدات الملوِّثة وإيثار تقنيات صديقة للبيئة.

ضبط ظاهرة التصحر والحد منها. لا بد من إعادة النظر بالتوسع العمراني العشوائي، مما يتطلب التنسيق بين وزارات الاسكان والداخلية والتخطيط. ولا بد بالتالي من وضع مخطط جديد للتنظيم المدني على ضوء زالطوارئس البيئية الراهنة. المعايير والتشريعات الضرورية في هذا الإطار موجودة (مع إقرارنا بضرورة تحديثها)، ومن الضرورة بمكان أن نباشر بتطبيقها كما يجب ومعاقبة مخالفيها.

في ما يتعلق بانتاج الكهرباء، علينا المسارعة إلى استبدال الفيول بالغاز الطبيعي، لما في ذلك من فوائد اقتصادية وبيئية. ويجب أن يرد هذا التحول في دفتر شروط مؤسسة كهرباء لبنان، حتى قبل خصخصتها.

من جهة أخرى، ينبغي إدراج التربية البيئية في البرامج التعليمية لكافة الصفوف، على أن يصار إلى تقييم المعارف البيئية ضمن الإمتحانات الرسمية ولا سيما منها امتحانات شهادة البكالوريا.

إشارة إلى أن التشريعات البيئية وبرامج التنمية يجب أن تستند إلى رؤية شمولية للنظام البيئي (l'écosystème) تتخطى الأفكار المبعثرة والعشوائية، باتجاه تجسيد انتمائنا إلى أمّنا الأرض واحترامنا إياها.

٧- خلق حيز المواطنية

على المجتمع اللبناني الذي تحرر من قيود الاحتلال أن يعيد التفكير في نموذجه السياسي والاجتماعي نسبةً لرسالته التاريخية وتحديات العصر. علينا أن نضع أسساً لمواطنية لبنانية تكَرس وحدتنا التي هي الضمانة الوحيدة لسيادتنا واستقلالنا.

بالحوار وحده تنشأ هذه المواطنية الجديدة لأن الحوار هو بالدرجة الأولى اعتراف بالآخر وهو رفض للإكراه بجميع أنواعه، ويشكل فعلاً متواصلاً، إن توقف، فرغ لبنان من معناه. لذا يجب وضع الأسس المنظمة التي ليست سوى القيم التي تدعم مفهوم مواطنية لبنانية.

لذلك ندعو إلى وضع شرعة المواطن اللبناني كفعل مؤسس لإرادتنا بالعيش المشترك، تجاوزاً لانتماءاتنا الأولية، ولتقاليدنا الطائفية. هذه الشرعة تكرّس أولوية الحرية على أية قيمة أخرى. كما تكرّس التعددية الثقافية لمجتمعنا، وتنشئ بالمساواة بين المواطنين حق كل فرد في التنوع. وبكلمة واحدة تعلن باحتفال عظيم إرادتنا بالعيش أحراراً متساوين ومختلفين. وبهذا نكمل ميثاق ١٩٤٣ ونؤكّده.

إن شرعة المواطن تطرح أسساً لمواطنية منوعة. وهي حجر زاوية لدولة القانون التي تضعها مجموعة من الممارسات المؤسساتية، فتعدد أنظمة الأحوال الشخصية يرهق فسحة المواطن ويحتجزه وسط طوائف مغلقة تفصل بينها حواجز. والحكم الاستبدادي للولاءات الطائفية يشكل عقبة مهمة دون نشوء فسحة خاصة للمواطن الذي يتجاوز الطوائف.

فعلاً إن للفرد اللبناني، بصفته كائناً عاقلاً وحرّاً الحق بألا يتبع أية طائفة بل يتبع للدولة. بهذا المعنى على الدولة أن تنشئ قانونًا مدنيًا للأحوال الشخصية للراغبين في ذلك.

فإقامة تشريع مدني إختياري في مجال نظام الأحوال الشخصية تمنح المواطن إمكانية الحصول عليها بكل حرية. فهي تقوّي دولة القانون في لبنان وتساهم في إلغاء الطائفية تدريجياً من العقول.

فالزواج المدني هو التعبير الأول عن إلغاء الطائفية، وهو يسبب ضرراً للزواج الديني الذي هو في النهاية واجب على المؤمن بل يزيد بعداً آخر على المؤسسة الاجتماعية الأولى عنينا العائلة. في إزالة الحواجز بين الطوائف إزالة ضرورية للتناغم الاجتماعي. لقد آن الأوان لإقامة الزواج المدني الاختياري، وتحمل مسؤولية نتائجه ، والخروج من هذا التناقض الذي يمنع إقامة زواج مدني اختياري داخل حدودنا بينما يقبل به أن يتم في أي بلد آخر.

وجميع التشريعات الطائفية لنظام الأحوال الشخصية تكرّس، وإن بدرجات متفاوتة، اللامساواة بين المواطنين. وبخاصة بين الرجل والمرأة. ويترجم ذلك بكثير من الهرطقات، كتعدد الزوجات، والطلاق (من طرف واحد) وجرائم الشرف ومسائل الإرث، وغيرها من التجاوزات التي تسمح بها قوانيننا على الرغم من تعارضها مع شِرعة حقوق الإنسان، نصًا وروحًا .

٦- الإصلاح الإداري

لا يمكن الإفادة من الإصلاحات المبتغاة، سياسية كانت أو اقتصادية أو قضائية، ما لم يكن للدولة إدارة حديثة قادرة على مواجهة التحديات المستجدة.

تعاني الإدارة اللبنانية عددًا كبيرًا من الآفات تعيق عملها : أولها التسييس الذي ينقل آفات الطائفية إلى مفاصل الإدارة، وثانيها استشراء الفساد في مستوياتها كافة والتضخم في عدد موظفيها، والإحباط الذي يتسمون به نتيجة غياب تام لسياسات التحفيز، وليس آخرها المركزية الحادة والتعقيدات الإجرائية.

يكمن سر إصلاح الإدارة في فعاليتها في كمية الوظائف التي تضطلع بها الدولة أو اتساعها، بل بفاعليتها، ونعني بالفعالية قدرة الجهاز الإداري على تقديم خدمة عالية الجودة، وتطبيق قرارات الهيئات الاقتصادية والسياسية والقضائية بأسرع وقت وأقل كلفة. علينا إذًا أن نقصر تدخل الدولة على مسؤولياتها الأساسية وهي: الحفاظ على النظام العام، وتحديد المعايير ومراقبة تطبيقها. مما من شأنه أن يضع حداً لنزعة الجهاز الإداري إلى التضخم ويسهم في خفض عجز الخزينة.

ومن جهة أخرى، فإن التوجهات الاقتصادية التي نقترحها تقوم على انسحاب القطاع العام تدريجياً مقابل تقدم القطاع الخاص، وهذا يتطلب انفتاحاً على الشركات والمؤسسات المدنية بروحية الشراكة. إن المبدأ العام هو نقل أكبر عدد ممكن من الوظائف من القطاع العام الى القطاع الخاص (وهذا ما يسمى بالخصخصة) ومن المركزي الى المحلي (وهذا ما يسمى باللامركزية).

أما المحور الثاني من الاصلاح الاداري فيهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن. فعلى الإدارة أن تستعيد مهمتها الأولية ألا وهي الخدمة العامة وذلك عبر التكيُّف الى أقصى حد مع حاجات المواطن. وانطلاقاً من هذا المفهوم وجب تسريع برامج اللامركزية الإدارية وتفريع المؤسسات المقررة منذ زمن والتي لم تدخل حيز التطبيق بعد.

إن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تقوم على إعادة الاستقلالية المالية للبلديات بحيث تستعيد وسائل عملها، وذلك عبر استعادة كافة عائداتها المستحقة، وحقها بإدارة ميزانيتها إدارة مستقلة. وإلا فهي محكومة بالشلل وعندها تكون الانتخابات البلدية فارغة من أي مضمون وتصبح مجرد سباق غير مجدٍ نحو سلطة وهمية.

إن الزبائنية التي طبعت العمل البلدي في السنوات الماضية حولت المجالس البلدية وسيلة بين ايدي السلطة ولا سيما وزير الداخلية. وقد آن لنا أن نعود الى قانون البلديات، روحًا ونصًا، فهو يكرس استقلالية البلديات الإدارية والمالية. ومن نافل القول إن النص يحتوي على بعض الازدواجية، كمثل العلاقة بين وزارة الداخلية (الممثلة بالمحافظ أو القائممقام) والمجلس البلدي فمن المستحسن أن تتوضح وتصحح من خلال الحد من سلطة رقابة المحافظ والقائممقام، مع المحافظة على حقهما بالاطلاع على مجريات الأمور- (المواد ٦٠-٦١-٦٢ من قانون البلديات).

إن إدارة قريبة من المواطن هي تلك المتنبهة الى حاجات المواطن، ولكن أيضاً الى حاجات الشركات الخاصة، فهي تؤمن لها البنية التحتية والدعم اللازمين في حقل المعلومات والخدمات وذلك بغية زيادة طاقاتها الانتاجية. نريد إدارتنا مصدراً لميزات تفاضلية اقتصادية ومحركًا للنمو وليس عائقًا. إن الحجة القائلة إن الإدارة هي حارس الملك العام حجة باطلة وقد أدت الى شلل قطاعات كاملة من الاقتصاد، وفي حالات أخرى شكلت غطاءً لطبقة سياسية صفقوية.

إن تقليص الضوابط القانونية ضروري خاصة في قطاع الاتصالات لضمان نفاذ سريع إلى شبكات المعلومات. فتسويق بعض الخدمات التقنية الحديثة ما زال يعاني من العرقلة في إعطاء التراخيص. لذا يجب إطلاق كل هذه الطاقات وذلك في إطار

٦- الإصلاح الإداري

احتكام كامل لقواعد الشفافية والمنافسة الكاملة. من هنا تأكيد دور الوزارة المنظِّم للشأن العام والمسهِّل للحركة الاقتصادية.

إن قيام مركز وطني للإحصاءات يعنى بتقديم معلومات دقيقة عن كافة المرافق الاقتصادية كإحصاءات حول الاستهلاك العائلي، ومؤشر الأسعار، وسوق العمل وغيرها، أصبح ضرورة ملحّة.

إن علمنة قطاعات الإدارة كافة ما زال مجرد وعد، وهو إن طبق سوف يؤدي الى تحسين الانتاجية. فالبيانات الضريبية والمعاملات الجمركية ومناقصات الإدارة العامة وخدمات الضمان الاجتماعي كلها إجراءات تجدر علمنتها حتى يتسنى الحصول على كل الخدمات الإدارية عبر شبكة الانترنت.

إن مكننة تلك الأصول الإدارية تندرج ضمن توجه عام يعتبر الإدارة كمنظومة انتاجية لخدمة معينة عليها أن تخفف من الاتصال البشري بين المواطن الذي يطلب الخدمة ومختلف حلقات السلسلة الإدارية. إن مثل هذا الاحتكاك ليس فقط غير منتج إنما يزيد من إمكانية حصول الفساد أو المحسوبية. إن الاتصال بين المواطن ومقدم الخدمة العامة يجب أن يتم عبر شباك محايد، يتلقى الطلبات، ولعله من الأفضل ان تقدم الطلبات عبر البريد أو شبكة الانترنت. الأمر نفسه ينطبق على تسلم المعاملات المنجزة.

إن ترشيد الأصول الإدارية لا يمكن أن يستبعد تلك المتعلقة بمشتريات الإدارة العامة. فقد أصبحت العقود بالتراضي القاعدة التي تتم على أساسها المشتريات (٧٤٪ من مجمل الشراء) وذلك على حساب المناقصات التي أسسها دفتر شروط وبنود الأشغال العامة الذي أقر سنة ١٩٤٠. وغني عن الذكر أن التعاقد بالتراضي قد عبد الطريق للتطاول على المال العام. بيد أن المبدأ التنافسي الذي تقوم عليه المناقصات، وهي طرق عمل شملتها المكننة مؤخراً في البلدان المتطورة، هي السبيل الوحيد لإيجاد الإطار الأمثل لعملية المشتريات العامة.

يستوجب وضع حدّ للتطاول على أموال الدولة إصلاح ديوان المحاسبة، وذلك ابتداءً بتشكيلة أعضائه وشروط تعيينهم.

تلقى على عاتق هؤلاء، وهم قضاة معينون من مجلس الوزراء، مسؤولية مراقبة المبالغ والميزانيات المرصودة والنفقات. وهذا يتعارض مع قواعد الإدارة الصحيحة ومع مبدأ فصل السلطات. ومن المناسب أن يتم تعيين أعضاء ديوان المحاسبة من قبل المجلس الأعلى للقضاء وهو هيئة سيدة ومستقلة.

يستوجب رفع وطأة السياسة عن الإدارة العامة إعادة تنظيمها على قاعدة الكفاءة والإختصاص. كان هذا هدف مجلس الخدمة المدنية الذي حدد الدخول إلى الوظيفة العامة عبر المباراة وعلى قاعدة الكفاءة. أما المتعاقدون فلا يخضعون لهذا المبدأ إنما لشروط محددة. وهنا أيضاً اصبح الاستثناء قاعدة، حيلة أخرى للدولة الفئوية.. إن الأعداد الهائلة من المتعاقدين هي اليوم أكبر آفات الإدارة. وتندرج هذه المسألة وضرورة معالجتها منذ العام ١٩٩٢ في مجمل البيانات الوزارية، ولم يُتخذ حتى الآن أي خطوة عملية.

قد أصبح من الملح اتخاذ الخطوات العملية من أجل تخفيف عدد العاملين في كنف الإدارة العامة. ففي مواجهة عوائق الدين العام، المطلوب من الإدارة أن تنتج أكثر بموارد اقل. وقد أصبح من الضروري بتر بضع وظائف وحتى بضع إدارات، قد تخطاها الزمن ولم تعد تجدي نفعاً. وهنا أكثر من سؤال يطرح نفسه: ما جدوى وزارة إعلام؟ أو إدارة للمشروع الأخضر؟ أو إدارة لسكك الحديد؟... فلائحة الإدارات أو الدواوين غير النافعة طويلة جداً وعلينا أخذ الخطوات الجريئة.

إن هذه الجهود الضرورية، إن على مستوى حصر النفقات او على مستوى تحسين الخدمة، هي الخطوة الأولى التي لا غنى عنها لورشة الخصخصة، وردة فعل السوق تتوقف على مثل خطوة كهذه. فبقدر ما تكون وضعية المؤسسات العامة سليمة يكون إقبال المستثمرين كبيراً، وهذا ينعكس على سعر وضعها في السوق.

فضلاً عن ذلك، يجب أن تربط الرواتب أو شريحة منها بمستوى الخدمة المُقدَّمة.

وإذا نظرنا إلى ما وراء الحدود وجدنا أن مسألة حقوق المرأة معقّدة للغاية في الدول العربية. طالما أن المرأة لم تَنَلْ حقوقها العينية لا الشكلية فقط ، فالمجتمع سيعاني من خلل بنيوي يُعيق تطوره.
أضف إلى ذلك أن هذه الحالة المناقضة لروح العصر تضع البلدان العربية في تناقض عميق مع باقي بلدان العالم. فمن لبنان يجب أن يولد هذا التحول الجذري للمجتمع العربي. لكن هذا العمل يجب ألا يلقى على عاتق بعض الحركات النسائية بل يتطلب مسؤولية جماعية.

إن التغيرات المؤسّساتية ليست أُمنية فحسب بل هي واجب. فنظام كوتا لمصلحة النساء في الإدارة والمؤسسات الرسمية يسرع إيقاع التطور الضروري.
اليوم، تمر العروبة بأزمة شرعية عميقة وعليها أن تتجاوب مع تحديات العصرنة، فهذه أثبتت وجودها من خلال قوانين عالمية. فحق الاختلاف ودور المرأة هما في عمق النقاش. رهانان يستصرخان الضمير العربي، ويستلزمان دينامية جديدة تخرج المجتمع من سباته وتفتح له آفاقاً جديدة. فهذا التحدي الثقافي يسجل مشروع مواطنية لبنانية.

المواطنية اللبنانية نموذج للسلام. نجمت من إرثنا الروحي وهي أيضاً العبرة التي استخلصناها من حروبنا ومن لقاءاتنا. فمن المهم تأكيدها في الوقت الذي يجتاز فيه العالم أزْمة بين الحضارات. وأكثر من أي وقت آخر، يبقى بلدنا الصغير حاملاً التربية رسالة عالمية. وعلينا أن نتحمل مسؤولية أدائها. هذه هي طريق العصرنة.

وعليه يجب إعادة النظر في كل البنية الإدارية واصولها على قاعدة جودة الخدمة المقدمة وهذا وفقاً لمعايير العلوم الإدارية الحديثة.

إن تطبيق معايير الجودة (iso 9002 أو غيرها) على كل الإدارات المقدّمَة للخدمات من شأنها أن تحدد طرق عمل فعالة ولكن أيضاً مقاييس علمية لقياس أداء كافة الوزارات.

إن تأهيل موظفي الإدارة العامة يجب أن يتم بشكل منهجي مبني على النظريات الحديثة في علم الإدارات. كمفهوم الجودة وإرضاء المستهلك اكثر منه على تقنيات التدقيق الحسابي أو أساليب المراقبة. وهنا أيضاً يمكن للبنان الاستفادة من عقود الشراكة مع بلدان صديقة تميزت بفعالية اساليب خدمتها العامة.

إن مشروع المعهد الوطني للإدارة مهم ويجب إعادة إطلاقه ولكنه أيضاً يستوجب إعادة النظر في مضمونه الأكاديمي وفقاً للمبادئ المشار إليها أعلاه، وعليه، نفضل ان يتخذ هذا المعهد اسم: مؤسسة الخدمة العامة. إن هذه التسمية من شأنها أن تظهر فكرة الخدمة التي هي في قلب مهمة الإدارة.

إن مكافحة الفساد هي نتيجة الإصلاحات المقترحة سواء على مستوى الأهداف أو البنية أو الموارد البشرية. ولكن هذا المسار يتطلب أيضاً مؤسسات رقابة وتنظيم. وقد أنشئ مجلس الخدمة المدنية، وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي، والمفتشية العامة لهذا الغرض، إنما خضوع الجهاز الإداري للاحتلال السوري وعملائه قد عطل مهماتها. إن استعادة السيادة على هذه المؤسسات من شأنه إطلاق عملية إعادة تأهيلها، ويفسح في المجال امامها كي تستعيد دورها كمراقب ومحاسب.

إن ترويج اخلاقية معينة مرتبط في الواقع بالمراقبة والمحاسبة، بيد أنه من المطلوب جهد إعلامي من أجل التواصل مع المواطنين ومع العاملين داخل الإدارة أيضاً ومن مهمة هذا الإعلام التوجيهي تشريف النساء والرجال الذين تميزوا بأخلاقياتهم واندفاعهم وتفانيهم للوظيفة الملقاة على عاتقهم.

٨- التربية

إن كان علينا أن ندوّن في النصوص الأسس المنظمة للمواطنية، وأشكال الحوار بين شتى ثقافات الفسيفساء اللبنانية ففي المدرسة ثمّ في الجامعة تصنع تدريجياً الهوية اللبنانية التي تدعم المواطنية.

المدرسة هي فسحة المواطنية بامتياز، ففيها تنفجر الاسئلة والاجوبة الأولى التي توضح في ضمائر الشبان العلاقة الثلاثية بين الإنسان ونفسه وبينه وبين أمثاله وبينه بين المطلق. ففي المدرسة يتكوّن المواطن، وفي المدرسة أيضاً يدعى المؤمن للحوار وإلا يعارض. أما الجامعة فهي غالباً، أول مكان للتلاقي بين المواطنين من شتى الاتجاهات وتكون فعلاً أول فسحة للحوار بين الأشخاص الذين انتقلوا حديثاً إلى سن النضج، ودعوا إلى المشاركة في الحياة السياسية. ويتوجب على الجامعة تالياً التدريب على الحوار، وعلى اكتشاف الآخر، ففي حضنها يتم الانتقال من التعايش إلى المشاركة في الوجود.

كل نظام تربوي يرى نفسه مكلفاً برسالة مزدوجة: تثقيفية وإعلامية. بهذا المعنى المحتوى التربوي لا يقل أهمية عن طريقة تقبّله وممارسته. فرسالة مؤسساتنا التربوية هي تجهيز اللبنانيات واللبنانيين أن ينخرطوا في عالم الغد. وهو عالم معوّلم أكثر فأكثر التربية، كما رأينا أداة من الدرجة الأولى في ورشة الإصلاح المتعددة الأبعاد. متكوينات جديدة تطلب في المجال القضائي المتخصص والإداري والمالي والسياحي والبيئي، إلخ...وهذه التحولات تبرز إمكانيات جديدة على صعيد التهيئة. وعلى وزارة التربية تقع مسؤولية وضع قائمة بالحاجات بقصد الملاءمة بين العرض والطلب.

دراسات حديثة تجهزها منظمات دولية دلت على وجود فائض من حاملي الشهادات في المجالات الأدبية والقضائية على حساب التوجهات التقنية بخاصة في ما يتعلق بتقنيات الإعلام الحديثة التي تجتاح كل قطاعات الأنشطة.

وإن كان قطاع التربية من قبل هو الركيزة، فتوسعنا الاقتصادي عليه أن يستعيد مكانته الرفيهة. لذا يجب وضع تصميم كي يغدو لبنان عاصمة تقنية للقطاعات الاقتصادية حيث يتمتع بأفضليات تنافسية. وتصميم كهذا ينهض بالإجراءات الضرورية لتحرير قوى السوق التربوي. هذا الأدجرنامنتو التربوي يمر عبر إعادة إصلاح المفردات التربوية في التعليم الابتدائي والثانوي، وبالتالي يتطلب مراجعة معايير الامتحانات الرسمية.

عناية أكبر يجب أن تعطى لتعليم اللغات والمواد العلمية. هذا الجهد سيكون من نتائجه تحضير أفضل للجامعات ذات الرسالة التقنية. والتي علاوة على ذلك تتطلب انفتاحات على اللغات الحضارية.

المدارس الرسمية في لبنان تعاني من ظواهر التفكك والثقل البيروقراطي والعتق الباطل، وهذه العوامل هي نفسها التي تعانيها عامة شتى المؤسسات الرسمية. وليست عمليات الاصلاحات السطحية كزيادة الموازنات من هنا وتشكيل لجان جديدة من هناك هي التي ستنقذ الوضع من حالة الخراب التي تسود مدارسنا الحكومية.

نظامنا التربوي بحاجة ماسة إلى إصلاح جذري يمر في تخلّي الدولة لصالح العاملين في القطاع الخاص على أساس تصميم يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي وملزمات المواطنية.

سؤال أخير يعرض نفسه ماذا سنقدم إلى الجيل الجديد؟ ما الذي سنكتبه في كتب التاريخ المدرسية؟ الجواب بسيط : الحقيقة. الحقيقة عن طوائفنا، ومعتقداتنا، وممارساتنا، الحقيقة عن مؤسساتنا، وعن مؤسسات جيراننا ومؤسسات العالم. الحقيقة عن التاريخ تبدأ بنشر أخبار الأحداث في صيغها المتعددة. وتقع مسؤولية تقييم هذه الأحداث على عاتق القارئ .وتقع مسؤولية تقييم الأحداث على القارئ فكتاب التاريخ ليس نشرة أيديولوجية ولا نشرة إعلانية، إنّه أولاً، قراءة نقدية لوقائعنا الماضية والحاضرة. النهج العلمي حرر الإنسان من عبوديات كثيرة. الحسّ النقدي الذي يؤسسها إنه أول عمل حرّ للمواطن اللبناني.

٩- السياسة الخارجية

ان شرقًا أوسط جديدًا يتأسس حاليًا. لقد جرت انتخابات حرة في العراق، وعلى الاراضي الفلسطينية، وان رياح التغيير تهب على العالم العربي الغارق منذ أكثر من نصف قرن في نوع من السكون المرضي.
لقد انهارت الاشتراكية العربية ولقد استفادت الايديوليجيات القاتلة، ونمت على حساب الديكتاتوريات العسكرية التي شكلت بالنسبة لهم حلفاء ضد الديمقراطية والتطور.

لا يمكن للبنان الا أن يقاوم ثقافة الموت، فهذه هي دعوته. ومن أكثر فصول الجنون التي تسببت بالانحلال العربي، تلك التي اتهمت الذين واجهوا التطرف بالعمالة لاسرائيل والذين طالبوا بانجاز تسوية مع اسرائيل.
هذا اضافة الى جملة اسئلة شائكة تمحورت حول وضع القدس، ومصير اللاجئين ومصادر المياه، والتي استمرت معلقة الى أجل غير مسمى.
من هذا المنطلق، كبرت الهوة بين الشرق العربي والغرب المسيحي، الى حد صح وصفها بصراع الحضارات.

من هنا وجب أن يكون دور لبنان على صعيد سياسته الخارجية، بناء الجسور بين هذين العالمين، وتفعيل الحوار بين الثقافات، وايجاد الحلول الممكنة للمشاكل التي تعيق ارساء سلام عادل ودائم.
وانطلاقاً من كونه عضواً دائماً في الجامعة العربية، مرتبطاً بشكل جوهري بمحيطه، منفتحاً، مع ذلك، على الغرب نظراً لتنوعه الثقافي، كان البلد الاكثر قابلية للعب دور فاعل في ارساء السلام.أكثر من ذلك، وجب على لبنان أن يكون أكثر اقداماً في اعطاء صورة الحداثة التي يجسدها مشروع المواطنة.

تعزيز الحريات، والمساعدة في تحرر المرأة العربية،والدفاع عن حق الاختلاف: تلك هي القيم المكونة لعروبة متحررة من مهانات الماضي والأوهام الانتحارية.
كلما كانت سياستنا الخارجية متوافقة مع حقوق الإنسان، كلما كانت أمينة لرسالة الكيان اللبناني وأسهمت بالتالي في حماية مصالحنا الوطنية.
على الدولة اللبنانية مقاربة المشكلة الفلسطينية، وسائر القضايا العربية، ومنها تأتي مسألة التواجد الاميريكي في العراق، انطلاقًا من حقوق الإنسان.
ولا يمكن للبنان الا التضامن مع حق الشعب العراقي في استعادة سيادته واستقلاله على كامل أراضيه. من هنا لا يسعنا أن نتأسف على سنوات الديكتاتورية التي عاشها، ولا أن نسوغ استعمال العنف خاصة ضد المدنيين. لقد أعادت عملية الدمقرطة إلى الشعب العراقي حقه في تقرير مصيره. وهو يستحق الدعم والمساندة.
في اي حال، لا يمكن ان يتجاهل سلام عادل حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة سيدة وهوية فلسطينية، ولقد آلت الانتخابات الفلسطينية إلى تسنّم محمود عباس مقاليد السلطة، وهو ما شكل خطوة هامة على طريق استعادة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره.

ومن منطلق تمتع الشعب الفلسطيني بمؤسساته الشرعية، يبقى أن يحوز خيار هذا الشعب على الاحترام والحماية من التدخلات التي تقوم بها القوى الإقليمية او ادواتها التي تحرك المشاعر المختلفة لتأمين منافعها واستراتيجيتها.

لم تعد قضية اللاجئين االفلسطينيين مثار خلاف، طالما ان سائر القوى السياسية قد اجمعت على مناهضة توطينهم على الاراضي اللبنانية. فلبنان، البلد ذو الكثافة الديموغرافية وهي الأعلى في العالم، لا يمكنه تحمل توطين شريحة تشكل عشر عدد سكانه لكي لا يتسبب ذلك بإخلال التوازن الديموغرافي وبتعريض التوازن الطائفي الذي يشكل نسيجاً يتميز به مجتمعه للخطر.

مع ذلك تشكل هزالة مقومات العيش للاجئين الفلسطينيّين في المخيمات مشكلة على الصعيد الانساني. وعليه من الضروري تنظيم اوضاعهم أسوة بباقي الاجانب مع اعطائهم حق التنقل بحرية والخروج من وضعهم الحالي.

هذه الخطوة بحال القيام بها ستسهل انخراطهم في الاسواق العربية والدولية وتأمين عمل لهم.

من هنا، وانطلاقاً من دعمنا للقانون الدولي، يأتي دعمنا لسوريا في مقاومتها لإسرائيل. وبعيداً عن الماضي الأليم، نرغب في اقامة علاقات حسن جوار مع سوريا، على قاعدة الحفاظ على الاستقلال والسيادة لكل من البلدين، وهذا ما يجب ان يترجم من خلال اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وفقاً للقواعد الدولية. علاقاتنا الثقافية، والتكامل الجيوستراتيجي بيننا وبينها يقتضي بلا شك أكثر من عقد شراكة.

يجب ان يعاد النظر بالاتفاقات الثنائية التي وقعت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية والتي اتسمت بالاذعان وعدم المساواة، وذلك على قاعدة المصالح الاستراتيجية لكلي البلدين.

لقد انتفت الحدود بين الدول نتيجة العولمة، ولكن هذه العولمة قد أدت أيضاً الى انتصار الحقوق غير القابلة للتصرُّف الخاصة بالفرد.

الخطة

الإصلاحات
البرنامج السياسي للتيار الوطني الحرّ
أيار ٢٠٠٥

إحياء المؤسسات الدستورية

خطة للنهوض الإقتصادي

إعادة هيكلة الإدارة وتطهيرها

إصلاح الجهاز القضائي

حماية الحريات العامة

تطوير السياحة

تأمين الخدمات الصحية بشكل متكافئ

الاهتمام بالبيئة وحمايتها

إحتضان الانتشار

إصلاح تربوي وتعليمي

بناء المواطنية

إستعادة المبادرة في حقل السياسة الخارجية

إعادة هيكلة القوى المسلحة

١٠- الحريات العامة

إنَ الحقوق النظرية للمواطنين تكرّسها نصوص قوانينا، أما الحقوق الفعلية، فهي تلك التي نعيشها عملياً. ويهدف مشروعنا لإصلاح المؤسسات، إلى استعادة هذه الحقوق الفعلية التي انتهكها الاحتلال.

على رأس هذه الحقوق يأتي حق التظاهر، وهو حق غير قابل للانتزاع، يبقى، أسوة بحق الانتخاب، بمنأى عن أي ضغط خارجي ويجسد ارادة المواطن لا غير. فبإمكان هذا الحق أن يمارس في أيّ وقت كان، وهو حق دائم.أما حق التظاهر السلمي، فلا يمكن الاعتراض عليه تحت اي ذريعة. وهذا ما يجب ادراجه صراحة ضمن شرعة المواطن.

أما حرية الصحافة فتبقى الضامن الأبرز لحقوق المواطن. وفي عالم بات يشكل قرية صغيرة، يلعب الاعلام دوراً رئيسياً في ارساء قواعد الديمقراطية. فهي تشكل، نظرًا للدور النقدي الذي يلعبه، ومساحة التعبير الحر التي يؤمنها للمواطن، ثقالة [contrepoids] ضرورية ، قادرة على الحد من تجاوزات السلطات الأخرى.

بيد أن الزبائنية الطائفية غلبت في وسائل الإعلام أيضًا على الاعتبارات الأخرى، فانكفأت إلى تسويق الخطاب السائد بدل الاضطلاع بمهمة تحريرية في خدمة المواطن والديمقراطية.

إن تحرير الإعلام اللبناني من قبضة الطوائف يقتضي إصدار مجموعة قوانين تهدف إلى حماية الفضاء الإعلامي وتحصينه ضد كل اشكال السيطرة. أما السهر على حسن تطبيق هذه التشريعات فمن مهام المجلس الوطني للإعلام المَرئيّ والمسموع، الذي يحتاج إلى إعادة تحديد لمهامّه وأهدافه (ألا وهي تحرير الإعلام وحماية مهنة الصحافة)، ولمراجعة لآليّة تعيين أعضائه على ضوء تلك الأهداف.

لا بد أولاً من الغاء قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤، والعودة عن القرار رقم ٧٩٩٧ الصادر في العام ١٩٩٦ ، فضلاً عن مجموعة القرارات المتعلقة به والتي ادّت الى اقفال محطة تلفزيون الـ MTV . لقد شرع التذرُّع بالوحدة الوطنية والسلم الأهلي الباب أمام سلسلة من التجاوزات.

ويقوم رهان برنامجنا الأساسي على التأكيد أن لا مجال لتحصين السلم الأهلي إلا بالديمقراطية والحوار.

لكن القانون وحده لا يكفي لتحديد أخلاقيات الإعلام. فنظرًا لأهمية وسائل الإعلام المتعاظمة في المجتمع المعاصر ، لا بد للممارسة الديمقراطية من أن تستتبع، من جهة رجال الإعلام، ميثاقًا ينظم مسلكياتهم. من هنا دعوتنا إلى وضع نص يحدد آداب مهنة الصحافة والإعلام. إشارة إلى أن الإعلان العالمي لمبادئ اتحاد الصحافة هو خير مثال على ميثاق الشرف الضروري لتنظيم مهنة الصحافة .

ملحق

ملحق رقم ١: مسألة حزب الله

ينص كل من القرار ١٥٥٩ و اتفاق الطائف على تجريد كافة الميليشيات من اسلحتها. مما يطرح إشكالية الوجود المسلح لحزب الله.
بغض النظر عن رأي هذا الطرف أو ذاك من خيارات حزب الله الإيديولوجية وعلاقاته مع سوريا المشكوك في حسن نواياها تجاه لبنان، فإن عمله العسكري حتى انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان كان يندرج في إطار مقاومة الاحتلال، وفقًا لما تنصّ عليه قرارات الأمم المتحدة.

بعد الانسحاب الاسرائيلي تلاشت مشروعية العمل المسلح لحزب الله، فخلق أزمة على الصعيدين الوطني والدولي. فهو يضع لبنان في مواجهة القانون الدولي من جهة ويهدد الوحدة الوطنية من جهة أخرى بوصفه ينم عن احتكار للقرار الوطني من قبل طرف واحد.

وليس من شأن علاقة حزب الله المعلنة مع إيران المتشددة وتحالفه مع حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، اللتين يصنفهما الغرب في خانة الحركات المعادية للسلام، أن يبدد الشكوك المحيطة بأهداف حزب الله الحقيقية وبالمخاطر المتصلة باستراتيجيته.

وليست ذريعة مزارع شبعا بالبرهان المقنع في هذا الإطار،فهي لم تنجح بإخفاء النوايا السورية الكامنةخلفها، وهي غير مقبولة من الأمم المتحدة على حد ما قاله موفد الأمين العام للأمم المتحدة لدى زيارته دمشق في آذار (مارس) ٢٠٠٥. فأراضي شبعا هي سورية من وجهة نظر القانون الدولي، وإذا ما أرادت سوريا التنازل عنها فعليها إبلاغ الحكومة اللبنانية رسميًا بذلك، لكي تبادر هذه الأخيرة إلى إعادة ترسيم الحدود لدى الأمم المتحدة.
إن الحرص على السيادة الوطنية ليس حكرًا على طائفة واحدة، ولا يجوز أن يكون كذلك. على العكس تمامًا، إن المحافظة على إنجازات المقاومة واجب وطني، ولا ضمانة للمقاومة إلا التفاف اللبنانيين حولها. ومسألة السيادة الوطنية هي أهم الثوابت الوطنية على الإطلاق ،وتبديد مخاوف حزب الله بشأنها، يعيده إلى العائلة اللبنانية كغيرها من الأطراف ولا تجوز مناقشة مصير حز ب الله داخل العائلة اللبنانية، على أساس الوحدة الوطنية وفي إطار المؤسسات اللبنانية.

إحياء المؤسسات الدستورية

الوضع القائم

- شلل المؤسسات
- الزبائنية السياسية
- غياب سلطة حقيقية، سلطة مثلثة الرؤوس
- غياب تمثيل حقيقي للشعب بفعل قانون انتخابي مجحف
- هرطقات سياسية:
  موالاة ومعارضة داخل مجلس الوزراء
  إعتكاف رؤساء الوزارات أو حتى الوزراء
- عدم تحديد مهل دستورية لتعيين الحكومات ولحسم الخلافات
- النائب أشبه بوسيط خدمات منه إلى مشرّع ومراقب للسلطة التنفيذية
- غياب دور النائب كممثل للأمة وانحصاره بتمثيل طائفي ومناطقي
  إحياء المؤسسات الدستورية

الهدف

- إحياء الحياة المؤسساتية
- تطوير الآليات الدستورية

خطوات عملية

- قانون إنتخابي جديد
  دائرة إنتخابية فردية، نظام أكثري
  دائرة موسعة ونظام نسبي
  حق الإقتراع والترشيح للمغتربين
- الحد من تراكم المسؤوليات (فصل النيابة عن الوزارة)
- الالتزام بمبدأ فصل السلطات
- تحديد مهل دستورية لا سيما لتأليف الحكومات، وفي طرح ومناقشة وإقرار القوانين
- تشكيل برلمان ظلّ (تواصل مع مختلف قطاعات المجتمع المدني)

الإصلاحات

البرنامج السياسي للتيار الوطني الحرّ

أيار ٢٠٠٥

خطة للنهوض الإقتصادي

الوضع القائم

- مديونية عالية
- ركود إقتصادي
- إنخفاض في مستوى الإحتياط النقدي
- كلفة دين عالية جداً
- اضطراب في الأسواق النقدية
- تهميش القطاع الخاص
- عجز في الميزان التجاري
- ارتفاع في مستوى البطالة
- مقاربة كاينزية للإقتصاد تعطي للقطاع العام الدور الأول كما تحصر الجهد في نطاق جغرافي ضيق
- انعدام رؤية إقتصادية وغياب إستراتجية لتحديد موقع لبنان على خريطة الشرق الأوسط الإقتصادية
- غياب إطار قانوني ومؤسساتي لمواكبة الخصخصة
- أدوات مالية وتقنية تخطاها الزمن

الأهداف

- وقف نزيف المديونية
  رفع المداخيل
  حصر النفقات
- تصحيح مكامن الخلل الهيكلي في الاقتصاد
- خلق الإطار المؤسساتي من أجل إنخراط لبنان في الاقتصاد العالمي

خطة للنهوض الإقتصادي

الخطوات العملية

- تحقيق مالي أولي يشمل مختلف قطاعات وصناديق الإدارة العامة
- إعادة هيكلة ضريبية
  - توسيع القاعدة الضريبية
  - تحفيز الضرائب غير المباشرة
  - خطة لتحسين الجباية
- خطة لتطهير الإدارة وترشيد النفقات (راجع الإصلاح الإداري)
- مكافحة الفساد (راجع الإصلاح القضائي)
- وضع دراسة لتحديد موقع لبنان الاقتصادي على خارطة الشرق الأوسط

الخطوات العملية

- وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لتحديث بورصة بيروت وأسواقها المالية
- تشجيع قيام صندوق إستثمار مبني على أصول لبنانية وتسويقه في الأسواق المالية العالمية
- المباشرة بخطة الخصخصة وتطويرها
- المباشرة بخطة أولية لتصحيح الخلل في المؤسسات الخاضعة لمشروع الخصصة وعلى قائمة الخصصة:
  - شركة طيران الشرق الأوسط
  - مؤسسة كهرباء لبنان
  - كازينو لبنان
  - قطاع الاتصالات
- تسريع الانضمام الى منظمة التجارة الدولية والمجموعة الأوروبية المتوسطية
- المباشرة بتطبيق خطة تحفيز وتطوير السياحة (راجع البرنامج السياحي)

حماية الحريات العامة

الوضع القائم

- خنق الحريات العامة بفعل الاحتلال والتي لم تزل نهائياً بزواله
- حقوق صورية وليست حقوق فعلية
- خضوع الإعلام للمنطق الطائفي والزبائنية السياسية
- مراقبة ومنع (قانون المطبوعات ٦٢)

الأهداف

- الحقوق الفعلية وليس النصوصية
- تحرير الإعلام من نير الطوائف والمال السياسي

الخطوات العملية

- تكريس حق التظاهر في شرعة المواطن
- إلغاء قانون المطبوعات (١٤-٩-٦٢) وإحالة التجاوزات في الحقل الإعلامي لقانون العقوبات
- العودة عن المرسوم ٧٩٩٧ (١٩٩٦)
- إعادة فتح مؤسسة ال MTV التلفزيونية
- شرعة أخلاقية لممارسة مهنة الإعلام
- إعادة النظر في نظام المجلس الأعلى للإعلام في اتجاه تكريس استقلاليته
- إلغاء عقوبة حكم الإعدام
- إلغاء الإعفاء عن جريمة الشرف
- إلغاء كل عناصر التمييز الجنسي

إعادة هيكلة الادارة وتطهيرها

الوضع القائم

- تسييس الإدارة العامة
- إدارة تعكس مساوئ الطائفية والزبائنية السياسية
- تضخم إداري
- ثقل بيروقراتي
- فساد مستشر
- بعض الإدارات تخطاها الزمن وانتفى مسبب وجودها
- غياب جهاز لمراقبة النفقات
- الإستثناء أضحى القاعدة في مجال الشراء لحساب المؤسسات العامة وفي مجال التوظيف
- إحباط الموظفين والمتعاقدين

الخطوات العملية

- إطلاق الإدارة العامة الالكترونية
  تخليص كافة المعاملات الإدارية عبر شبكة الإنترنت
  استكمال مكننة الجمارك في كافة خدماتها لا سيما تلك المتعلقة بالشركات التجارية
  مكننة البيانات الضريبية
  البطاقة االصحية الالكترونية
  البطاقة الانتخابية الالكترونية
  الشراء لحساب الإدارة عبر مناقصات تتم على شبكة الانترنت
- تحديث وتطوير مركز البحوث الإحصائية ونشرها بشكل دوري لا سيما المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الأساسية ومنها الميزان التجاري مؤشر الأسعار ومؤشر استهلاك المنازل
- تطوير طرق عمل ديوان المحاسبة وتعيين رئيسه من قبل المجلس الأعلى للقضاء
- إلغاء بعض الإدارات التي تخطاها الزمن وانتفى مسبب وجودها مثل مكتب الخضار والفاكهة، إدارة سكك الحديد وإدارة المشروع الأخضر
- خطة لتقليص عدد العاملين لدى الإدارة بدءاً بالمتعاقدين

إعادة هيكلة الادارة وتطهيرها

- اعتماد مواصفات ومعايير ISO ٩٠٠٢ لبعض الإدارات
- هندسة نظام لربط الرواتب بنوعية الخدمة المقدمة
- تنفيذ خطة إعلامية لترويج الأخلاقية في ممارسة الخدمة العامة
- إصدار الدليل الإداري وهو يتضمن مجمل الخدمات ومتطلباتها وأماكن تأمينها

الأهداف

- تطهير الإدارة
- لا مركزية إدارية
- تحديث طرق العمل والأصول الإدارية
- تقريب الإدارة من المواطن ومن الشركات التجارية وقوى القطاع الخاص

دورها

- المحافظة على النظام
- إصدار وتحديد المقاييس
- تقديم الخدمة العامة
- تأمين المعلومات والإحصاءات

الخطوات العملية

- تعديل المادة ٦٠ -٦١ -٦٢ من قانون البلديات في اتجاه تكريس استقلالية السلطات البلدية
- حصر الإتصال مع المواطن بشباك واحد للخدمات
  شباك لتلقي الطلبات وشباك لإستلام المعاملات المنجزة
  شباك الكتروني لتلقي الطلبات عبر الأنترنت وتسليم الخدمات عبر البريد

تطوير السياحة

الوضع القائم

- غياب لبنان عن الخريطة السياحية العالمية
- موازنة ضئيلة وغياب لأيّ تخطيط علمي
- إهمال السلطات التنفيذية والتشريعية للشؤون السياحية
- غياب خطة شاملة لتطوير البنية التحتية
- تشريع سياحي لا يتطابق مع العصر ولا يجاري التطورات الحديثة
- تصنيف المؤسسات ذات الطابع السياحي بما ينسجم مع المواصفات الدولية
- ارتفاع أسعار بطاقات السفر من والى لبنان من جراء سياسة شبه حصرية
- انفتاح سماء لبنان لشارترز غير فعلي.
- شبكة مواصلات متردية ونقص في إشارات الطرق والمدن.
- غياب خطة لإعادة تأهيل مواقع أثرية عدة وإهمال مناطق كثيرة
- نقص في التدريب المهني
- صعوبة الحصول على تأشيرات سفر، وأسعار تأشيرات مرتفعة
- أسعار جوازات سفر مرتفعة للمغتربين
- غياب المعلومات والإحصاءات الدقيقة

الأهداف

- تطوير قطاع السياحة، تنشيط أرباحه وتطوير أسواق جديدة.

تسهيل التواصل من والى لبنان

برنامج سياحي على مدار السنة

تطوير السياحة المتخصصة (سياحة الأعمال، سياحة ثقافية، سياحة صحية، سياحة دينية ،سياحة رياضية الخ...)

إصلاح الجهاز القضائي

الوضع القائم

- تسييس الجهاز القضائي وتسخيره لمآرب سياسية (تركيب ملفات وهمية)
- المزج ما بين القضاة والسياسة (خطورة ظاهرة القاضي الوزير)
- ثغرات هيكلية تؤكد عدم استقلالية القضاء:
  في تشكيل بعض الهيئات (مجلس القضاء الأعلى)
  في التبعية المالية
- عدم احترام الأصول القانونية
- الفساد المستشري
- الكلفة المترتبة على المواطن الساعي أمام الهيئات القضائية عالية جداً
- أجر القضاة متدنٍ مما يجعلهم عرضةً للرشوة ومما يبعد الطاقات الشبابية وأصحاب الكفاءات
- نظام وأصول إدارية تخطاها الزمن
- عدم فعالية: مهل قضائية طويلة جداً
- غياب أجهزة وقضاة متخصصة تواكب التطور التقني والاقتصادي

دوره

- تأمين السلم المجتمعي، مكافحة الجريمة والفساد

الأهداف

- نظام قضائي مستقل، فعّال، شفاف ومسؤول

الخطوات العملية

- تطوير مبدأ انتخاب القضاة (يبقى تحديد آلية الانتخاب وشروطه)
- ميزانية مستقلة تخضع إدارتها لمجلس القضاء الأعلى
- خلق جهاز يعنى بمراقبة الأخطاء الداخلية للقضاء وبإلحاق العقوبات المناسبة عند الضرورة
- رفع مستوى رواتب القضاة
- تطبيق قانون الأخلاق المنظم للممارسة مهنة القضاة الذي وضع مؤخراً
- خطة لمكننة الإدارة القضائية
- تحديث طرق عمل الجهاز القضائي
- تفعيل عقود الشراكة مع البلدان المتميزة بنظامها القضائي مثل: النمسا، إيطاليا، وفرنسا

تأمين خدمات صحية بشكل متكافئ

الوضع القائم

- نفقات مرتفعة للخدمات الصحية
- غياب جهاز لمراقبة النفقات وحصرها
- عجز في تمويل الخدمات الصحية
- ارتفاع في نسبة معدل الأعمار
- غياب خطة متكاملة وشاملة لقطاع الصحة
- نقص في خدمات الطبابة الأولية (Primary Health Care) حيث أن شركات التأمين لا تغطيها
- حصر الطبابة في بعض المؤسسات ونقص في المناطق الريفية
- تضخم في الخدمات والأدوية وهذا ما يضغط على ميزانية الصحة العامة
- خلل على مستوى الموارد البشرية (عدد ممرضات منخفض جداً وعدد الأطباء مرتفع)
- غياب للمعايير في تنظيم القطاع وفي تبويب وترميز الخدمات والأدوية
- الجهد ينحصر في بناء المستشفيات عوضاً عن تصحيح الخلل البنيوي للقطاع الصحي

الأهداف

- تأمين خدمات صحية بشكل متكافئ
- مستوى مقبول للصحة العامة

خطوات

- تلزيم إدارة النفقات لشركة خدمات من نوع ال TPA
- تأسيس المجلس الأعلى للصحة الذي يهدف إلى إدارة مستقلة لقطاع الصحة وذلك عبر اشراك أوسع للقطاع الخاص ولهيئات المجتمع المدني
- استراتيجية شاملة للقطاع وخطة لإعادة هيكلته
- سياسة انفتاحية وترشيد لإستيراد الدواء والأدوات والأجهزة الطبية.
- تطوير عرض الفحوصات الصحية الأولية، الطب الوقائي والطب العائلي.
- مركزية صناديق الضمان الاجتماعي
- إعادة طرح مشروع (National Health Account) وتأمين بطاقة صحية لكل مواطن تشمل خدمات طب الأسنان
- وضع خطة للموارد البشرية لتصحيح خلل العرض لملاقاة الطلب

بناء المواطنية

الوضع القائم

- الزبائنية السياسية
- الطائفية
- الإقطاعية
- النفعية
- عدم الإنتماء
- الأحادية

الأهداف

- أولوية الحرية على سائر القيم
- تكريس التعددية الثقافية
- تكريس حق الاختلاف
- تحرير دور المرأة

الخطوات العملية

- وضع شرعة حقوق المواطن
- اعتماد الزواج المدني الإختياري
- إدخال قانون مدني ينظم الأحوال الشخصية لا سيما فيما يتعلق بحق الإرث وحق العائلة
- إعداد مشروع قانون يعتمد (quota) للنساء في المؤسسات العامة والإدارة العامة والمجالس التمثيلية

الاهتمام بالبيئة وحمايتها

الوضع القائم

- إعمار عشوائي
- تلوث الهواء
- تلوث مياه البحر والمياه الجوفية
- تدهور الثروة الحيوانية
- الإساءة إلى الحياة النباتية
- إنعدام الوسائل لمعالجة النفايات المنزلية والصناعية
- غياب سياسة شمولية للبيئة

الأهداف

- حماية الهواء والأرض والمياه، مصادر الحياة
- مقاربة شمولية للمحافظة على البيئة

الخطوات العملية

- خطة شمولية لحماية البيئة تتقاطع مع الوزارات المعنية المختلفة: وزارة الأشغال العامة، وزارة الطاقة، وزارة الداخلية وزارة الصحة ووزارة البيئة
- مخطط لتنقية المياه الجوفية ومجاري الأنهار
- برنامج لتنظيف القعر البحري من خلال عقود الشراكة الدولية
- رفع الضريبة الخضراء حيث يقاضى من يلوّث
- تشديد المراقبة على قطع الأشجار
- برنامج تشجير شامل وتفعيل الشراكة الدولية في هذا الصدد
- إدخال مادة البيئة في كافة البرامج الدراسية وإخضاعها للامتحانات الرسمية
- إعلان بعض المناطق «محميات» وردع البناء العشوائي
- إعادة الاحتفالات بعيد الشجرة كلحظة تأمل وطنية في المخاطر التي تهدد البيئة وتطوير طرق المعالجة

إحتضان الإنتشار

الوضع القائم

- تشتيت وتفكيك الجاليات في الإنتشار
- غياب التنسيق مع البعثات الديبلوماسية (تعاون ظرفي)
- تهميش لحقوق المغترب الأساسية (حق الإقتراع وحق الترشح)
- غياب التواصل مع الوطن الأم
- معاملات إدارية طويلة ومعقدة في القنصليات
- تفتيت الجاليات واستنساخ الصراعات الطائفية

الأهداف

- توطيد أطر التعاون مع البلدان المضيفة
- إحتضان المغتربين في الوطن الأم

الخطوات العملية

- إستحداث وزارة الإنتشار
- إطار تعاون مع البعثات الديبلوماسية عبر العالم
- تشكيل مجموعات ضاغطة (Lobbies) تجمع مختلف الإتجاهات السياسية في لبنان
- وضع قانون انتخاب جديد يكرس حق المغتربين في الإقتراع وفي الترشح
- تشجيع قيام صندوق استثماري مبني على أصول لبنانية مسحوبة على شركات ومؤسسات لبنانية

إستعادة المبادرة في حقل السياسة الخارجية

الوضع القائم

- شرق أوسط جديد وموجة ديموقراطية
  انتخابات في العراق
  انتخابات في الأراضي الفلسطينية
- بداية تحريك مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي
- الحرب على الأصولية الدينية والإرهاب
- ارتفاع أسعار النفط
- ارتداد عربي على الداخل العربي
- غياب لبنان كلاعب على الساحة الديبلوماسية
- موقف غربي حازم تجاه سوريا
- تراجع المحور الإيراني السوري
- مسألة حزب الله

الأهداف

- إستعادة المبادرة الديبلوماسية
- ترويج السلام وثقافة تلاقي الأديان وحوار الحضارات في الشرق الأوسط
- ترويج حقوق الإنسان وحق الإختلاف
- ترويج المواطنية اللبنانية والتأكيد على تفاعلها مع طرح حديث للعروبة
- رفض توطين الفلسطينيين على قاعدة المعيار الديموغرافي ومن أجل محافظة على تنوع المجتمع اللبناني الثقافي والحضاري
- حق الفلسطيبنيين في دولة وفي هوية
- الديبلوماسية كوسيلة للتحفيز الاقتصادي (أداة تروج الإستثمار في لبنان و السياحة في ربوعه)
- العلاقة مع سوريا على قاعدة المصالح المشتركة
  حل لقضية المفقودين والمعتقلين في السجون السورية
  تبادل العلاقات الديبلوماسية
  رسم نهائي للحدود
  إعادة النظر في مجمل الاتفاقات الثنائية المعقودة بين البلدين

إصلاح تربوي وتعليمي

الوضع القائم

- تشتيت النظام التربوي
- غياب منهج موحد ومخطط تربوي شامل
- خلل بين العرض والطلب في سوقي العمل والتربية
- فائض طلاب في مجال الآداب والحقوق
- نقص في قطاعات أساسية وهي حاجة لإطلاق عملية النمو
  تقنيات حديثة
  لغات أجنبية
- نقص في الموارد والإمكانيات في المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية
- تسييس الجامعة اللبنانية
- مركزية حادة للمعاهد والشهادات
- نقص على مستوى البحث العلمي
- طلاق بين النظام التعليمي وسوق العمل
- مجمل آفات الإدارة العامة
  فساد، ثقل بيروقراطي، عجز عن مواكبة تحديات العصر

الأهداف

- تربية
  معرفة الجسد
  معرفة غذائية
  الإنسان والحياة
  الإنسان في المجتمع: حوار، تعددية، القبول بالآخر
- تعليم
  تطابق العرض والطلب في سوق العمل

الخطوات العملية

- تحرير التراخيص لمؤسسات تربوية متخصصة تتلاقى مع متطلبات سوق العمل ومع خطة تحديد موقع لبنان الاقتصادي
- وضع كتاب تاريخ يعتمد الأسلوب العلمي والتعددي لشرح مسألة الأديان والطوائف في لبنان
- إشراك القطاع الخاص (Contract Management) في إدارة المدارس الحكومية وتفعيل مشاركته في إدارة الجامعات

إعادة هيكلة القوى المسلحة

الوضع القائم

- تسييس القوى العسكرية
- عسكرة النظام السياسي
- استبدال الديمقراطية بالأمن مما عطل الحياة الديمقراطية
- الأخطار الجديدة: الإرهاب، الأصولية الدينية، تبييض الأموال وتجارة المخدرات
- تداخل الصلاحيات وتعدي بعض الإدارات نطاق مسؤوليتها
- الثقل البيروقراطي
- هيكليات وطرق عمل تخطاها الزمن
- عدم الفعالية
- إنتهاء مفاعيل بعض الأجهزة

إعادة هيكلة القوى العسكرية

دورها

- حماية الحدود
- آخر ملاذ للمؤسسات الدستورية
- تحصين الوحدة الوطنية

الأهداف

- حصر الأجهزة العسكرية بمهماتها الأساسية
- إعادة هيكلة القوى العسكرية على ضوء الأخطار الجديدة
- جيش حديث فعّال وليّن
- جيش قريب من مجتمعه

الخطوات العملية

- تغيير من أعلى الهرم، وإعادة تشكيل على مستوى المناصب العليا
- تطوير برامج شراكة مع دول صديقة بغية تأهيل الموارد البشرية وتطوير طرق وأصول العمل
- إعادة هيكلة برامج تدريب ضباط الجيش حيث يتم الإنخراط في المدرسة الحربية بعد تحصيل شهادة جامعية
- تأسيس الألوية المحلية
- تطوير الوحدات النقالة